

## المغرب: الحكومة تعترف بتفشي الرشوة في عدد من القطاعات.

سمير زراي

جريدة العلم

2006 -11- 30

قال محمد بوسعيد وزير تحديث القطاعات العامة إن القطاعات المعنية بتفشي الرشوة هي العدل والداخلية والمالية والتربية الوطنية والصحة والسكن التجهيز. وأوضح جوابا على سؤال شفوي بمجلس المستشارين الثلاثاء الماضي إن الكل يندد بالرشوة المرفوضة دينيا وأخلاقيا ومجتمعيا، إذ ليس هناك مبرر للرشوة كسلوك مشين.

وأضاف أن برنامج العمل الوطني لمحاربة الرشوة يتضمن 23 إجراء أفقيا وأزيد من 40 إجراء قطاعيا، وإن كانت التشريعات والقوانين غير كافية لوحدها باحتواء هذه الآفة، وتندرج محاربة الرشوة ضمن البرنامج الحكومي لتخليق الحياة العامة حيث قامت قطاعات حكومية بصياغة مشاريع قوانين من شأنها أن تساهم في إرساء مناخ الشفافية وفي مقدمتها مشروع قانون تبييض الأموال، ومشروع قانون التدبير المفوض للخدمات العمومية ومشروع قانون جديد حول التصريح الإجمالي بالممتلكات، ومشروع قانون تعديل النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي ينص بموجبه تعديل مقترح على الفصل 22 الخاص بكيفيات التوظيف في الوظائف العمومية على ضرورة إجراء مباريات لولوج المناصب المقترحة في قانون المالية والإعلان عن حالة اللجوء الى مساطر أخرى عن عدد المناصب المراد شغلها والشروط الواجب توفرها في المترشحين.

وبخصوص مشروع قانون التصريح الإجمالي بالممتلكات قال محمد بوسعيد إن الأشخاص الذين يجب أن يصرحوا بممتلكاتهم هم الأكثر عرضة للإغراء مؤكدا أن مشروع القانون يهدف الى تحديد عناصر الثروة ونوع الممتلكات الخاضعة للتصريح، ووضع آليات المراقبة من طرف المجلس الأعلى للحسابات، والعقوبات عند عدم التصريح أو التصريح الخاطئ.

ويسعى مشروع هذا القانون أيضا الى توسيع قاعدة المعنيين بالتصريح الإجمالي.

مبادرة حكومية أخرى لمحاربة الرشوة تتمثل في إنشاء هيئة مركزية للوقاية من الرشوة تعنى برصد هذه الظاهرة ومتابعتها وتقديم الاقتراحات، وتقييم التدابير الحكومية في هذا المجال. إضافة الى توجيه شكايات الى السلطات القضائية إذا بلغ الى علمها أفعال يعاقب عليها القانون وخاصة ما يتعلق بالرشوة واختلاس الأموال العمومية واستغلال النفوذ والهدر.

وفي نفس الاتجاه ينتظر أن تساهم مراجعة بعض مقتضيات المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية في دعم الآليات التدبيرية لضمان الشفافية والنزاهة في تفويت صفقات الدولة.

وأكد محمد بوسعيد أن ردع هذه الآفة الشائكة والمعقدة يتطلب آليات الزجر والوقاية والتحسيس والتربية وليس خطابات شعبية أو شعارات سطحية، وذلك بغية إرساء مناخ الثقة بين الإدارة والمواطن، مضيفا أن القانون الجنائي وفق الفصل 1 - 256 يعفو عن معاقبة كل من بلغ عن الرشوة قبل حدوثها أو بعد حدوثها إذا كان مضطرا لدفعها.

وتجدر الإشارة الى أن المغرب تراجع في التصنيف الأخير لمنظمة ترانسبرنسي إلى المرتبة 79